**ادارة المخاطر في البنوك**

من الواضح أنه يمكن زيادة العائد بزيادة المخاطر التي يتحملها البنك، و تفضل إدارة البنك العائد المرتفع في ظل مستوى معين من الخطر، لدلك يواجه مدير البنك مشكلتين أساسيتين:

* ما هو مستوى الخطر الكلي الذي يجب أن يتحمله البنك لكي يزيد العائد ؟
* والمشكلة الثانية هي التعرف على حجم ومستوى الخطر لكل نوع من أنواع المخاطر التي ينبغي على البنك مواجهتها.

و تعرف المخاطرة البنكيةعلى أنها " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تدبدب العائد المتوقع على استثمار معين.

وتعرف كذلك على أنها: حالة عدم التأكد حول الأهداف أو النتائج مما يؤثر على أهداف البنك. وهي كذلك احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هي درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الابتعاد عن تحقيق قيمة التدفقات.

ويمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها " نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لتجنب المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها".

وتعرف كذلك على أنها "العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها" وتعمل عملية إدارة المخاطر على تقليل أو تدنية المستوى المطلق للمخاطر وبالتالي مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمليات البنكية ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهده المخاطر.

وهناك مصدرين للمخاطر البنكية:

1. المخاطر النظامية: تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل زيادة التضخم، العولمة المصرفية، المنافسة...الخ.
2. المخاطر غير النظامية: ترتبط بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنبها باستعمال إستراتيجية التنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

**أنواع المخاطر البنكية:** هناك العديد من المخاطر من أهمها نذكر: المخاطر العامة، المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية.

**1-المخاطر العامة: ومن** أهمها مخاطر التسويةأي عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته اليومية خاصة من عمليات المقاصة مع البنوك الأخرى. وكذلك مخاطر التضخم والمخاطر الإستراتيجية الناتجة عن اتخاذ قرارات غير سليمة من طرف إدارة البنك. كما تشمل المخاطر العامة مخاطر سمعة البنك والمخاطر القانونية.

**2-المخاطر المالية:**

**- مخاطر السيولة: و**تنشأ عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها. و من أهم أسبابها ما يلي:

* ضعف تخطيط السيولة في البنك.
* سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلةـ

**- المخاطر الائتمانية** (مخاطر القرض): وهي عدم قدرة العميل على رد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين، عند موعد استحقاقه، وذلك يعود للعميل ذاته، أو نشاطه أو الظروف العامة التي تحيط به أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان (أخطاء في العمل)ـ

**- مخاطر أسعار الفائدة:** وهي مرتبطة مباشرة بعملية تحويل دين أو قرض قصير الأجل إلى طويل الأجل، حيث يتعرض البنك إلى انخفاض أو تدهور الفائدة مما يؤثر على الناتج البنكي الصافي في حالة ارتفاع سعر الفائدةـ وهي ترتبط أيضا بتغير أسعار الفائدة بالنسبة للأوراق المالية، وتكون السندات الطويلة الأجل معرضة أكثر من السندات القصيرة الأجل تبعا لاحتمالات ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدةـ

- **مخاطر عدم اليسر (رأس المال):** تنشأ عندما لا تستطيع البنوك تغطية خسائرها من رأسمالها المتمثل في حقوق الملكية ـ

- **مخاطر السوق**: حيث يتأثر السوق بعدة عوامل مثل المضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية...الخ.

**3-المخاطر التشغيلية**: وقد عرفت من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن إحداث خارجية"ـ مثل: الأضرار في الموجودات المادية، توقف العمل أو الخلل في الأنظمة. أي أنها المخاطر المتعلقة بالعمل اليومي في البنوك، وحسب لجنة بازل تتمثل في:

* الاحتيال الداخلي: مثل التحيل على القوانين واللوائح التنظيمية وسياسة البنك.
* الاحتيال الخارجي: وهو يتمثل في الغش وإساءة استعمال الممتلكات والقوانين.
* ممارسات العمل: مثل عدم تطبيق قوانين الصحة والسلامة المهنية واتفاقيات العمل.

**قياس المخاطر المصرفية**: يمكن قياسها بدلالة المؤشرات التالية:

1. **مخاطر السيولة =** الاستثمارات المالية القصيرة غير المضمونة من الدولة

الودائع بكافة أنواعها

1. **مخاطر سعر الفائدة =** الأصول ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة

الخصوم ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة

والأصول ذات التأثر نتيجة التغير في سعر الفائدة هي:

* الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل أي المحتفظ بها بغرض المتاجرة (المساهمة في رؤوس أموال المشروعات).
* القروض والسلفيات والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل.

أما الخصوم ذات التأثر نتيجة التغير في سعر الفائدة هي:

* ودائع التوفير مثل الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، وودائع التوفير، وشهادات الإيداع القصيرة الأجل,
* القروض قصيرة الأجل التي حصل عليها سواء من البن ك المركزي أو البنوك الأخرى,
1. **مخاطر الائتمان المصرفي =** القروض والسلفيات والخصم

 الأصول

1. **مخاطر رأس المال =** حقوق الملكية

الأصول الخطرة

والأصول الخطرة هي تلك الأصول التي يترتب على تسييلها خسارة في القيمة أو عدم إمكانية تسييلها في الوقت المناسب.